الموانئ
ALMAWANIE

تصدر عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك / العدد 61 ديسمبر 2017 - فبراير 2018

استشاري الشارقة يناقش سياسة دائرة الموانئ البحرية والجمارك

خورفكان: ميناء صديق للبيئة

الإمارات تفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (ب)

إحراز تقدم في تطوير استراتيجية انبعاثات الغازات الدفيئة في النقل البحري

موانئ وجمارك الشارقة

بوابتكم إلى التجارة العالمية

SHARJAH SEAPORTS AND CUSTOMS

UNLIMITED ACCESS TO GLOBAL MARKETS

المحتويات

استشاري
الشارقة يناقش سياسة
دائرة الموانئ البحرية
والجمارك

8

شحن معدات ضخمة
في ميناء الحمرية

14

خورفكان:
ميناء صديق للبيئة

16

الموانئ
ALMAWANIE

تصدر عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك
العدد 61 ديسمبر 2017 - فبراير 2018

رئيس التحرير والمشرف العام
خالد بن عبد الله بن سلطان القاسمي

مدير التحرير
عادل مصطفى

المحررون
صفاء سلطان د. مانيا سويد
رعد عبد الستار

الترجمة
رعد عبد الستار

للمراسلة
هاتف: 06 5026359 - 06 5026340
البراق: 06 5281747 - 06 5281997
ص.ب: 70 الشارقة - جمارك الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

e-mail: jumruki@sharjahcustoms.gov.ae
websaite: www.sharjahports.gov.ae
sharjahcustoms

الإخراج الفني
نجيب جانيه

الإمارات تفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (ب)

لوجستيات سنغافورة تحقق أرقاماً قياسية

إحراز تقدم في تطوير استراتيجية انبعاثات الغازات الدفيئة في النقل البحري

كلمة العدد

ناقش المجلس الاستشاري في الشارقة سياسة دائرة الموانئ البحرية والجمارك وبحضور الشيخ خالد بن عبدالله بن سلطان القاسمي رئيس الدائرة ومحمد مير عبدالرحمن مدير الدائرة واستعرضا أعمال الدائرة.

وخلص النقاش إلى سلامة رؤى دائرة الموانئ البحرية والجمارك في الاستثمار في البنى التحتية لموانئها ومرافقها وفي رفد الحركة الاقتصادية في الإمارة وتنويعها وتعزيزها، واهتمامها بتطوير العمل الجمركي والتوجه به نحو الحلول الذكية.

وخلال سنوات من العمل المكرس لخدمة المجتمع، اتخذت دائرة الموانئ البحرية والجمارك التطوير نهجاً لها في تحسين الخدمات التي تقدمها بثلاثة موانئ بحرية متطورة متميزة بمواقعها على الخليج العربي وخليج عمان وبعشرة مراكز جمركية في مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية للإمارة حيث تقدم الدائرة طيفاً واسعاً من الخدمات التي تدعم الاقتصاد المحلي وتعمل على حمايته وحماية المجتمع.

ومن المتوقع أن يثبت التطوير الذي تتبعه الدائرة كما ثبت في الماضي أنه الطريق الأمثل في مواجهة التحديات المستقبلية في عالم متغير بسرعة مذهلة.

استشاري الشارقة يناقش سياسة دائرة الموانئ البحرية والجمارك

ناقش المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ضمن أعماله لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي التاسع في جلسته الثامنة، التي عقدت في 2018/01/11 بمقره، سياسة دائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة.

حضر الجلسة الشيخ خالد بن عبد الله بن سلطان القاسمي عضو المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رئيس دائرة الموانئ البحرية والجمارك، وسعادة محمد مير عبد الرحمن مدير دائرة الموانئ البحرية والجمارك، وترأستها سعادة خولة عبد الرحمن الملا رئيس المجلس الاستشاري وبدأتها بالتصديق على الجلسة الماضية، ثم تلا سعادة الأمين العام للمجلس أحمد سعيد الجروان الموضوع العام وأسماء مقدمي الطلب.

وقال سعادته إن قطاع الجمارك وقطاع المنافذ البحرية في إمارة الشارقة شهد تطوراً كبيراً وقفزة نوعية هائلة في مختلف السياسات والبرامج والأنشطة بفعل الخطط والبرامج الطموحة التي وضعتها دائرة الموانئ البحرية والجمارك والتي أسهمت في الارتقاء المتواصل بخدماتها إلى أفضل المستويات، ولأهمية دور الدائرة في دعم الاقتصاد الوطني من حيث جذب المستثمرين وحماية المنتج المحلي، إضافة إلى التطور الدائم لاستقبال الحركة الملاحية المتزايدة حيث بحثت الجلسة سياسة دائرة الموانئ البحرية والجمارك للصالح العام.

وأكدت سعادة خولة عبد الرحمن الملا في كلمتها حرص المجلس الاستشاري على إعطاء الدائرة الأهمية نظراً لدورها في دعم الاقتصاد المحلي والوطني وتشجيع وجذب المستثمرين وتنمية

الاستثمار في مختلف قطاعاتها الحيوية وما تقوم به من تطوير لاستيعاب حركة التجارة المتزايدة على موانئ الشارقة وتداول البضائع بمختلف أنواعها.

وقالت سعادتها إن اهتمام صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة ودعمه اللامحدود للدائرة وكذلك المتابعة الحثيثة من سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة كان لهما الأثر الإيجابي والكبير في عمل الدائرة، لذا كان المجلس حريصاً على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة مستفيضة ومهمة مع دائرة الموانئ البحرية والجمارك وممثليها لأننا في المجلس نؤمن بأن يكون أداؤها معززاً لاقتصاد الإمارة ومواكباً لمختلف النجاحات المُنجزة.

وأعربت سعادتها عن ثقتها في الوصول بالمحاور والمناقشات إلى مساعدة دائرة الموانئ البحرية والجمارك في الرقي بخدماتها وتطويرها بما يخدم مسيرة التنمية والتطور في شتى المجالات خدمةً لأبناء الإمارة.

من جانبه، ثمن الشيخ خالد بن عبد الله القاسمي في كلمته جهود المجلس الاستشاري واهتمامه بالدائرة واستعرض ما يقوم به من أعمال وأنشطة تعد رافداً من الروافد الاقتصادية لإمارة الشارقة، موجهاً الشكر والتقدير لصاحب السمو حاكم الشارقة وولي العهد لحرص سموهما على الارتقاء بالمسيرة التنموية وتوفير الحياة الكريمة.

وأشار إلى أن الدائرة تمثل الدرع الواقية للأمن السيادي والاقتصادي للدولة من خلال التصدي لعمليات التهريب بمختلف أنواعها ومراقبة المنافذ بالتنسيق مع السلطات الاتحادية والمحلية ضمن منظومة أمنية محكمة.

وأوضح أن الموانئ البحرية الثلاثة، ميناء خالد وميناء الحمرية وميناء خورفكان، تمثل أهم المنافذ البحرية للإمارة وتعتبر الشريان الرئيسي الذي يغذي حركة الاستيراد والتصدير ومناولة البضائع حيث تعتبر الموانئ الثلاثة روافد اقتصادية مهمة نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي وخليج عمان والتي ترتبط بشبكة طرق حديثة بكافة إمارات الدولة.

وأضاف أن الدائرة استشرفت ضرورة الاستثمار في البنية التحتية لما تمثله من أهمية استراتيجية في تغذية الحركة الاقتصادية للإمارة وخدمة المجتمع لذا تم تنفيذ مشاريع تنموية من شأن دعم واستيعاب النمو الاقتصادي الذي تشهده الإمارة بشكل عام، وحرصت الدائرة في هذا السياق على إنشاء شبكة طرق لربط الموانئ البحرية بشكل مباشر مع الطرق الاتحادية السريعة لتسهيل حركة البضائع من وإلى الموانئ حيث يرتبط ميناء الحمرية وهيئة المنطقة الحرة بالحمرية بطريق مباشر مع شارع الشيخ محمد بن زايد كما يتصل ميناء خورفكان بطريق يربطه بإمارة الشارقة عبر شارع مليحه.

ولفت الشيخ خالد بن عبد الله القاسمي إلى أن إمارة الشارقة اهتمت في إنشاء مناطق حرة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الترويج لمفهوم الاستثمار المعفى من الرسوم الجمركية والتملك الحر في نطاق مناطق اقتصادية حرة تتمتع بتسهيلات وأنظمة أكثر مرونة وتناسباً لمتطلبات الاستثمارات الأجنبية لتكون حاضنة لهم وألحقت تلك المناطق بالمنافذ البحرية والجوية للإمارة لتسهيل عملية الإنتاج والتصدير الخارجي أو التوزيع الداخلي وفق ضوابط السوق المحلي.

وتابع أن هيئة المنطقة الحرة

بالحمرية وهيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي نجحتا في استقطاب مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر في رفع معدلات النمو في حركة المنافذ ووضع المناطق الحرة في مصاف أكبر وأهم المناطق الاستثمارية الحرة في المنطقة والعالم، مشيراً إلى أن الدائرة بصدد إنشاء مستودعات تخزينية جديدة في منطقة الصجعة الصناعية، إلى جانب الاستعدادات القائمة حالياً لافتتاح صالة جديدة لاستقبال المسافرين على متن السفن البحرية في ميناء خورفكان.

وأوضح أن الدائرة تواكب كافة التطورات في الدولة وهي تتجه حالياً في مختلف إجراءاتها نحو الخدمات الذكية إلى جانب تجديدها كافة أجهزة التفتيش في مطار الشارقة الدولي والتي نالت موافقة من هيئة الطاقة النووية الاتحادية، وأكد أهمية الشراكة مع القطاع الخاص والذي بلورته الدائرة بشراكتها الفاعلة مع شركة «غلفتينر» الشريك الاستراتيجي للدائرة والتي تدير 3 موانئ خارج الدولة وهي تسهم بدورها في التسويق لخدمات الدائرة ورفع أعداد مناولة الحاويات، إلى جانب الشراكة المجتمعية الاستراتيجية والمتمثلة في تقديم الرعاية لأنشطة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وذلك لأهمية دوره في التوعية المجتمعية.

كما أكد أهمية توسيع دور دائرة الموانئ البحرية والجمارك في حماية شواطئ إمارة الشارقة من جنوح السفن، حيث أعدت الدائرة مسودة قانون يعطيها الأحقية في درء أي ضرر يحدث على شواطئها، لافتاً إلى أن القانون تتم دراسته حالياً من قبل الدائرة القانونية في ديوان حاكم الشارقة.

من جانبه، أشار سعادة محمد مير عبد الرحمن إلى أن دائرة الموانئ البحرية والجمارك تحرص في الحصول على الاستخدام الأمثل لدائرة موانئ الشارقة البحرية، لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية في الهيكل الاقتصادي للإمارة وتقدم دائرة موانئ الشارقة البحرية أعمالاً خدمية وتشغيلية في مجال تنظيم حركة السفن القادمة والمغادرة من وإلى الموانئ البحرية الخاصة بإمارة الشارقة وإرشاد السفن من وإلى الميناء المحدد مسبقاً وتفريغ وتحميل السفن بكافة البضائع المختلفة وفق المتطلبات المحددة مسبقاً من وكيل الشحن وغيرها من الأعمال بجانب التخليص الجمركي.

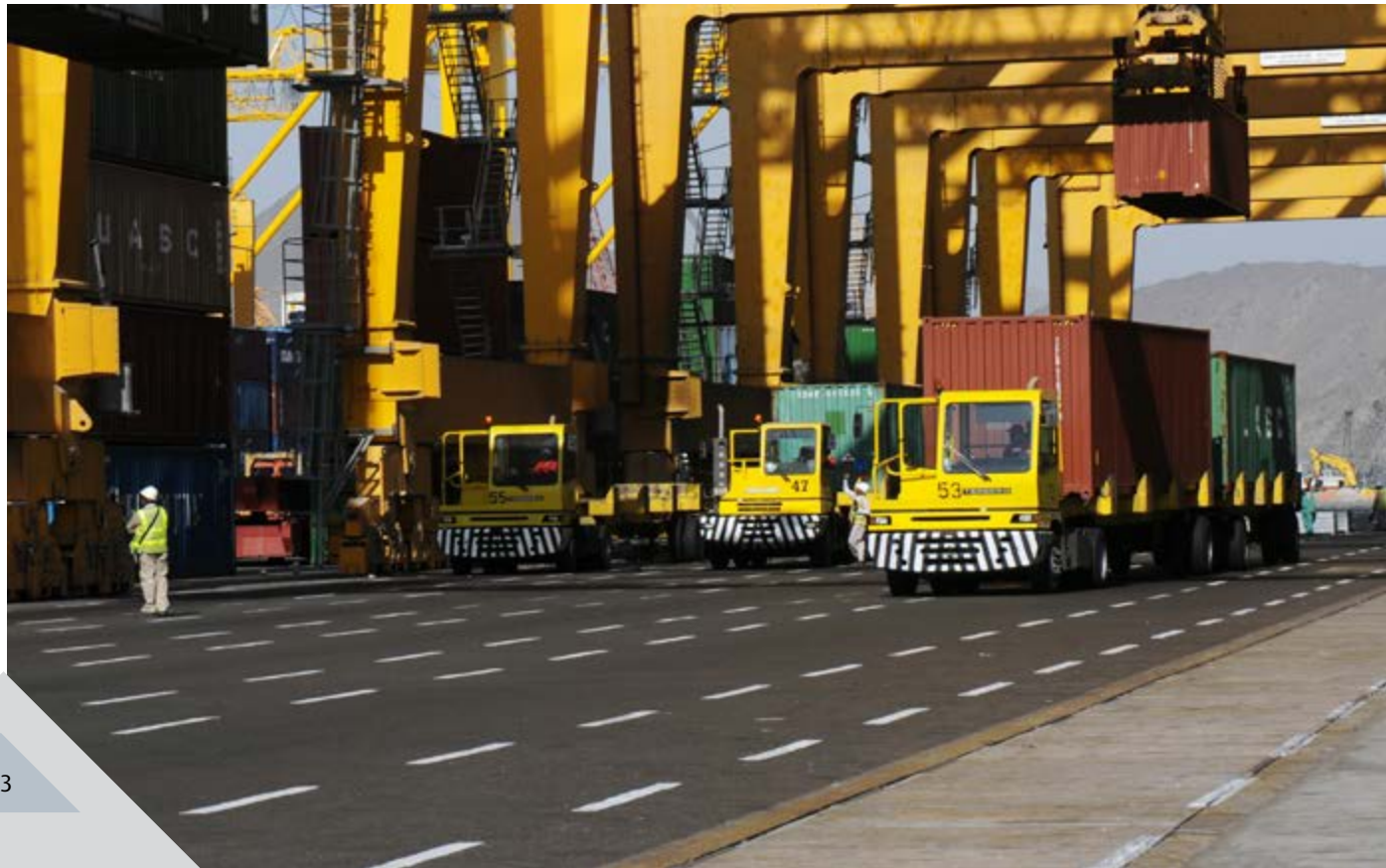

شحن معدات ضخمة في ميناء الحمرية

يمتاز ميناء الحمرية ، بأنه ميناء متعدد الأغراض وبإمكانه استقبال أنواعاً مختلفة من السفن لنقل بضائع ولعمق المياه على طول أرصفته التي تصل إلى اربعة عشرة مترا، فإن تلك الأرصفة تكون مثالية لاستقبال وشحن المعدات والحمولات الكبيرة.

تمتاز معدات المشاريع بأحجامها الكبيرة جداً وأوزانها الثقيلة، لذلك يتطلب اتخاذ إجراءات مسبقة وترتيبات خاصة لشحنها في السفن، وإن أفضل طريقة لنقلها تجرى بواسطة سفن متخصصة لنقل وشحن المعدات الكبيرة الاستثنائية في أحجامها وأوزانها والتي تلبي أهداف النقل لمثل هذه المعدات.

وتعتبر السفينة «جمبو جيفلين»، واحدة من سفن النقل الثقيلة المتخصصة لنقل وشحن المعدات الكبيرة ، التي وردت إلى ميناء الحمرية مؤخراً لغرض نقل معدات مشاريع استثنائية في أحجامها وأوزانها، عبارة عن تشكيلين هندسيين للمشاريع زنة الواحد منها نحو 500 طن.

ويبلغ طول السفينة 144.1 متر وبعرض 26.7 متر وبإجمالي حمولة مسجلة قدرها 15,022 طناً وبصافي حمولة 4506 أطنان.

يذكر إن ميناء الحمرية يقوم باستقبال السفن المختلفة ويتعامل مع جميع أنواع البضائع مثل المعدات الثقيلة وبضائع الصب والبضائع المكيسة والحبوب وبضائع الصب الصناعية والمنتجات النفطية والكيمياوية.

إضافة إلى ذلك هناك الميناء الداخلي للحمرية وهو ملحق بالميناء الرئيسي ويمتاز بطول أرصفته التي تصل إلى ستة كيلومترات ويصل أقصى عمق للمياه على تلك الأرصفة 9 أمتار وهي تقدم خدمات تخزين المنتجات النفطية والخدمات البحرية المساندة لأعالي البحار ومستثمري المنطقة الحرة بالحمرية في القطاع البحري.

JUMBO
JUMBO JAVELIN

JUMBO

الشحن العام لموانئ الشارقة يرتفع خلال 2017

أظهرت الإحصائيات الخاصة بموانئ الشارقة (ميناء خالد وميناء خورفكان وميناء الحمرية) ارتفاع مستوى التعامل مع بضائع الشحن العام خلال العام 2017. ولم يكن ارتفاع الأداء ممكناً من دون المساهمة الجماعية لعدة عوامل مؤثرة، منها البنية التحتية للموانئ والدور اللوجيستي المتطور والمساعد في تعزيز الأداء.

وخلال الفترة من الأول من يناير وحتى نهاية ديسمبر 2017 ارتفعت بضائع الشحن العام من 871,157 طناً خلال العام 2016 إلى 1,146,950 طناً خلال العام 2017 بنسبة 31.6%.

ومن الجدير بالذكر أن الموانئ البحرية الثلاثة في إمارة الشارقة تمتاز بحيويتها العالية إذ تقع في مواقع استراتيجية مختلفة في إمارة الشارقة تخدم المنطقة الصناعية الكبيرة في الشارقة والمناطق الصناعية المجاورة في الإمارات المجاورة الأخرى ، حيث يقع ميناء خالد في قلب مدينة الشارقة بينما يقع ميناء الحمرية الواعد ضمن المنطقة الحرة في الحمرية وبالقرب من ضاحية الحمرية على بعد 15 كيلومتراً من مدينة الشارقة والذي يوفر خدمات أساسية كبيرة للمنطقة الحرة بالحمرية بما فيه المستثمرون في مجال الصناعة البحرية في المنطقة . وهذان الميناءان يقعان على الخليج العربي، بينما يمتاز ميناء خورفكان بموقعه على ساحل خليج عمان في الطرف الشرقي من الإمارة وضمن مدينة خورفكان.

والميناء المذكور يكاد يكون مكرساً لمناولة الحاويات وهو يساهم في تعزيز القطاع البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة لمواصفاته الفنية العالية وأهليته لأن يكون قبلة لأحدث جيل من الناقلات العملاقة في العالم في المستقبل.

STOLT MEGAMI
MAJURO
OLT TANKERS
SHARJAH

MF3

APL BAHRAIN

خورفكان: ميناء صديق للبيئة

يعتبر ميناء خورفكان مفصلاً رئيسيا لمناولة الحاويات وهو أحد موانئ البحرية الثلاثة في الشارقة.

يقع الميناء على خليج عمان وله ستة أرصفة بطول 1880 متراً ويبلغ الحد الأقصى لعمق المياه فيه 16 متراً وتخدم تلك الأرصفة 20 رافعة جسرية لمناولة الحاويات بين السفن والأرصفة، وهو مصنف بأنه واحد من أفضل الموانئ البحرية في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة والعالم.

إن دائرة الموانئ البحرية والجمارك، الملتزمة بشدة في حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية تتبنى سياسة صارمة في تطبيق القوانين المحلية وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بحماية البيئة بما فيها المعاهدات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن المعروفة باسم الماربول. وفي سياق تحقيق ذلك، تم إنشاء وحدة معالجة بيئية في ميناء خورفكان بإدارة شركة الإمارات للحماية البيئية بالتعاون مع سلطة موانئ الشارقة.

وتعتبر تلك الوحدة الأكبر في المنطقة لاستقبال ومعالجة مياه الصابورة والرواسب (بما فيها كدارة الزيوت) المشمولة باتفاقية الماربول. وبإمكان هذه الوحدة المشيدة على مساحة قدرها 13,000 متر مربع معالجة جميع أنواع النفايات النفطية وتدويرها إلى مواد قابلة للاستفادة مجدداً بما فيها مياه الصابورة والرواسب الأخرى. ويمتاز هذا المرفق البيئي بتطبيقه الاتفاقية الدولية لمراقبة وإدارة مياه الصابورة والرواسب للسفن.

صورة تبين معدات وحدة المعالجة في ميناء خورفكان

XIN NAN SHA
CHINA SHIPPING LINE

الإمارات تفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (ب)

فازت دولة الإمارات بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية، ضمن الفئة الثانية «ب» في إنجاز عالمي هو الأول لدولة عربية، بعد منافسة قوية مع 11 دولة من كبريات الدول الرائدة في مجال التجارة الدولية المحمولة بحراً، وعلى رأسها، ألمانيا والسويد وهولندا والبرازيل والأرجنتين وفرنسا وأستراليا.

وتم الإعلان عن فوز الإمارات خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الثلاثين للمنظمة في لندن، وسط إشادة دولية بالمزايا التنافسية التي تؤهلها للقيام بدور محوري ومؤثر في الارتقاء بالمنظومة البحرية الدولية، ودفع عجلة نمو التجارة البحرية العالمية.

تقدّم معالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بمناسبة الفوز التاريخي، والذي أكّد أنه محطة مهمة في مسيرة الإمارات نحو الريادة والنهضة والنماء، وخطوة متقدمة على درب ترسيخ حضور الدولة كقوة مؤثرة ومنافس قوي على الخريطة البحرية الدولية.

وأوضح معاليه أن الفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة الثانية، يمثل إنجازاً جديداً يضاف إلى سجل دولة الإمارات الحافل بالمكتسبات الحضارية، لافتاً إلى أنه يمهد الطريق أمام مرحلة جديدة من الريادة العالمية عبر تفعيل مساهمة الإمارات في تطوير الأنظمة والقوانين الدولية التي من شأنها تطوير التجارة العالمية والنقل والشحن البحري الدولي.

ولفت معاليه إلى أنّ دولة الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة المرشحة والفائزة بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة الثانية، مدعومةً بإمكانات متطورة ومزايا تنافسية، جعلتها جديرة بالفوز، مثمناً دعم الدول الشقيقة والصديقة لملف الترشح، ومشيداً بالعمل الجاد والمساعي الحثيثة للفريق الداعم لملف الترشح، والذي شكل تجسيداً حقيقياً للجهود الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لإعلاء شأن الدولة عالمياً. وتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي، والموانئ والسلطات البحرية المحلية، وفريق العمل على ما قدمته من جهود دؤوبة ومساهمات قيّمة كان لها الأثر الأكبر في تحقيق الفوز التاريخي. وقال إن مكتسبات وإنجازات الإمارات لا تقف عند حد، ما يدفعها قدماً إلى مواصلة دورها التنافسي في التجارة العالمية والاقتصاد الدولي، في الوقت الذي تستعد فيه لتوسيع نطاق مشاريع تطوير وتوسعة الموانئ المحلية باستثمارات إجمالية بقيمة تصل إلى نحو 157 مليار درهم خلال السنوات المقبلة، مع التركيز على نقل تجربتها الرائدة في إدارة وتشغيل 77 ميناء في العالم، بما فيها موانئ حيوية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

يأتي فوز دولة الإمارات بعضوية مجلس «المنظمة البحرية الدولية» ضمن الفئة الثانية كإنجاز تاريخي يمهد الطريق أمام مرحلة جديدة من نمو وازدهار الاقتصاد الوطني، سيّما وأنه دفعة قوية باتجاه تعزيز ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين ورواد المجتمع البحري العالمي بالفرص الواعدة والمقومات الاستثمارية المتاحة ضمن القطاع البحري المحلي والتجارة البحرية العالمية، في ظل ما يقدمه من خدمات بحرية لوجستية عالية المستوى يتجاوز عددها 20,000 خدمة بإشراف نخبة الكوادر البشرية المؤهلة مما يزيد عن 220 جنسية، في حين أن القطاع البحري حالياً يساهم بـ 5% في الاقتصاد الوطني وسط توقعات بارتفاع مساهمته لتصل إلى 25%.

وشكّل الفوز محطة هامة في مسيرة الريادة التي تقودها دولة الإمارات على الخارطة البحرية العالمية للوصول إلى مصاف المراكز البحرية الرائدة في العالم. وتتّجه أنظار العالم اليوم إلى الإمارات التي نجحت في منافسة أقوى المرشحين لتحرز قصب السبق عربياً في الانضمام إلى العضوية ضمن الفئة «ب»، والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز ريادتها العالمية عبر إضفاء المزيد من القيمة إلى التجارة العالمية والنقل البحري الدولي والشحن البحري من خلال مشاركتها في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة البحرية العالمية، استناداً إلى ركائز متينة قوامها البحث والتطوير والابتكار والاستثمار البشري مع التركيز على الارتقاء بسياسات السلامة البحرية والأمن البيئي.

إنجازات نوعية وتطلعات طموحة للإمارات

أكّد معالي الدكتور عبدالله بلحيف

النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، بأنّ الفوز بعضوية مجلس «المنظمة البحرية الدولية» ضمن الفئة الثانية لم يأتِ من فراغ، وإنما جاء نتاج مسيرة حافلة بالإنجازات النوعية في تطوير أحد أسرع القطاعات البحري نمواً في منطقة الشرق الأوسط، استناداً إلى استراتيجية طموحة لإيجاد بنية تحتية متكاملة ومرافق لوجستية متطورة تعتبر من بين الأفضل عالمياً. ولفت معاليه إلى أنّ الإمارات نجحت في أن تصنع لنفسها مكانة مرموقة كقوة مؤثرة على الخارطة البحرية الإقليمية والدولية.

وأضاف النعيمي: «تعتبر الإمارات لاعباً رئيساً في دفع النشاط الاستثماري ضمن القطاع البحري في منطقة الشرق الأوسط، والذي يشهد نمواً إجمالياً يتراوح بين 170 إلى 190 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين عامي 2014 و2017. إذ تستحوذ الدولة حالياً على ما يقدّر بين 30 و35% من إجمالي استثمارات القطاع البحري الإقليمي، أي ما يعادل تقريبا 66 مليار دولار أمريكي. ومما لا شك فيه بأنّ الفوز بعضوية مجلس «المنظمة البحرية الدولية» ضمن الفئة «ب» ستمهد الطريق أمام الدولة للاضطلاع بدور محوري في رسم ملامح مستقبل المنظومة البحري العالمية، بالاستفادة من مقوماتها التنافسية وتجربتها الرائدة باعتبارها بيئة حاضنة لـ 20 ميناء يندرج عدد منها ضمن قائمة أفضل 10 موانئ عالمية من حيث البنية التحتية المتطورة في مجال النقل والشحن البحري، إلى جانب نجاحها اللافت في إدارة وتشغيل 78 ميناء في العالم، بما فيها موانئ حيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.»

وأردف النعيمي بالقول: «يحفل سجل الإمارات بإنجازات استثنائية جعلت منها إحدى الدول العشر الأوائل عالمياً في كثافة حركة الحاويات في الموانئ، مدعومةً بموقع استراتيجي في قلب منطقة الخليج العربي يؤهّلها للاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع في المنطقة بنحو 60%. وفي ظل التوجيهات السديدة لقيادتنا الرشيدة، أولت الحكومة اهتماماً لافتاً بتطوير البنية التحتية وفق أعلى المعايير العالمية لتحقق نجاحاً غير مسبوق في الوصول إلى المرتبة الأولى إقليمياً وعربياً والرابعة عالمياً في مجال جودة البنية التحتية للموانئ والسادسة عالمياً في بنية الموانئ البحرية في «مؤشر التنافسية 2014-2015»، وننظر بدورنا إلى الفوز التاريخي باعتباره دفعة قوية للمساعي الوطنية الدؤوبة لترسيخ حضور الإمارات كمساهم بارز في تسريع وتيرة نمو التجارة البحرية عالمياً، سيّما وأنها تعتبر حالياً إحدى أكبر 10 دول مزودة للنفط والغازإلى التجارة البحرية العالمية، في الوقت الذي يتوقع فيه ارتفاع إنتاج النفط الخام من 2.9 مليون برميل يومياً إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2040. ونتطلع إلى السير قدماً على درب الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير والعنصر البشري المؤهل لصنع واستشراف مستقبل

القطاع البحري، واضعين نصب أعيننا ترجمة رؤية القيادة الحكيمة والتي تتجسد في أهداف «مئوية الإمارات 2071» الرامية إلى جعل الإمارات أفضل دولة في العالم وأكثرها تقدماً.»

مسيرة متميزة للقطاع البحري في الإمارات

جاء الفوز بعضوية مجلس «المنظمة البحرية الدولية» ضمن الفئة الثانية تتويجاً لنجاح الإمارات في تبوؤ مراكز متقدمة عربياً وعالمياً على الخارطة البحرية، في ظل الرؤى الثاقبة والتوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة التي أولت اهتماماً كبيراً ودعماً لا محدوداً لتطوير موانئ عالمية المستوى، إيماناً بأنها شريان النهضة والتفوق وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة. وتمكنت الإمارات من جعل موانئها من بين الأفضل عالمياً، وهو ما يؤكده وصول «موانئ دبي العالمية» إلى مصاف أكبر 4 مشغلي موانئ في العالم واختيار «ميناء جبل علي» ضمن قائمة أكبر 10 موانئ عالمية من حيث الإنتاجية في العام 2016. وتتواصل الجهود الوطنية اليوم لاستشراف مستقبل القطاع البحري ووضع الخطط التنموية الشاملة والمتكاملة والقادرة على تحقيق المزيد من الإنجازات وخلق بنية تحتية متكاملة وضامنة لاستمرارية التنمية المستدامة، لتحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية لـ «رؤية الإمارات 2021»، الرامية لأن تكون دولة الإمارات الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق.

طرق ابتكارية لاستشراف مستقبل القطاع البحري

أدركت دولة الإمارات أهمية استشراف مستقبل القطاع البحري بأساليب مبتكرة، واكتشاف الفرص والتحديات مبكراً، وتوظيف الإبداع والابتكار في

عملية تحليل التحديات المستقبلية ووضع وتنفيذ الخطط الاستباقية في خدمة التطوير المستدام للقطاع البحري، بما يتواءم مع متطلبات المسيرة التنموية الطموحة التي تقودها دولة الإمارات، وقيادتها نحو تحقيق إنجازات نوعية تساهم في خدمة مصالح الدولة الحالية والمستقبلية، ليكون القطاع البحري مساهماً رئيساً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ودعم سياسة تنويع مصادر الدخل استعداداً لمرحلة ما بعد النفط.

وتسعى دولة الإمارات إلى إرساء دعائم الابتكار والمعرفة والتحول الذكي والبحث والتطوير في القطاع البحري، وابتكار أسس وقواعد متطورة تساهم في وصولها إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا القطاع، إلى جانب تعزيز تنافسية القطاع البحري على المستوى الدولي، والمساهمات التي يمكن أن تقدمها الدولة في سبيل ابتكار وتطوير معايير الملاحة البحرية في العالم.

تطوير البنية التحتية للقطاع البحري

بذلت دولة الإمارات، ومازالت، قصارى جهدها في سبيل تطوير البنية التحتية البحرية، مثل خدمات النقل البحري وخدمات الملاحة والهيدوغرافيا والأرصاد الجوية، بالإضافة إلى خدمات البحث والإنقاذ وخدمات الاستجابة للطوارئ ومرافق الموانئ، فضلا عن تدابير تيسير التجارة ومناولة البضائع والنظم اللوجستية. وتتعزز البنية التحتية في ظل الاستثمارات الضخمة في مشاريع التطوير والتوسعة للموانئ المحلية، والتي يتوقع أن تصل قيمتها إلى 157 مليار درهم خلال السنوات القليلة المقبلة.

الاستثمار البشري .. في مقدمة الأولويات

تهدف دولة الإمارات، من خلال الاستثمار في الكوادر البشرية في القطاع البحري، إلى استكشاف آفاق جديدة تعزز العوائد الإيجابية لهذا القطاع، وتسعى إلى تطوير وتدريب الموارد البشرية المواطنة لتأسيس قاعدة واسعة من الجيل الشاب يتمتع بمهارات وكفاءات نوعية تؤهله إلى قيادة القطاع البحري خلال المرحلة المقبلة وتحقيق التنمية البشرية. وصعيد التدريب والتعليم، تبذل الإمارات جهوداً حثيثة

للارتقاء بالكفاءات البشرية المؤهلة لدفع عجلة نمو القطاع البحري، تماشياً مع أهداف «مئوية الإمارات 2071» المتمحورة حول الاستثمار بالدرجة الأولى في الشباب لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في الإمارات، بما يضمن الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياة أفضل للأجيال القادمة ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم.

وتؤمن الدولة بأن التعليم والتدريب في القطاع البحري بات ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التنمية لمواكبة الإيقاع العالمي السريع في التعليم والتدريب والبحث العلمي، إضافة إلى المتغيرات والمستجدات البحرية على الساحة الإقليمية والعالمية. لذا تسعى اليوم إلى دعم التعليم في القطاع البحري من خلال إنشاء أكاديمية بحرية ومراكز البحث والتطوير لتوفير أرقى مستويات التعليم والتدريب وبلورة أفكار خلاقة ومبدعة مدعّمة بالدراسات والأبحاث التطبيقية الأكاديمية وتقديم الاستشارات الفنية، في سبيل تطوير هذا القطاع الحيوي العام وضمان استمراريته. وفي هذا الصدد، كان للإمارات دور هام في دعم مساعي «المنظمة البحرية الدولية» لتأسيس «الجامعة البحرية العالمية» في مدينة مالمو بالسويد.

الموانئ الصديقة للبيئة

تسعى الإمارات إلى تعزيز الممارسات ذات التأثير الإيجابي على البيئة في القطاع البحري بما يصب في خدمة جهود الاستدامة، وذلك من خلال التزامها باتّباع أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في الموانئ والاستراتيجيات الرامية إلى ترشيد استهلاك الطاقة وحماية الموارد الطبيعية، وتوفير إمدادات الطاقة البيئية النظيفة على الشواطئ والحد من غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من الموانئ، فضلاً عن تحقيق النسبة المسموحة من الكبريت في الوقود البحري بحلول العام 2020 لتتواءم مع قرار لجنة حماية البيئة البحرية في المنظمة البحرية الدولية. وتتطلع الإمارة إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في الموانئ المحلية بنسبة 25% في الفترة بين 2020 و2030، فضلاً عن التوجه نحو استخدام السفن الذكية التي لا تعتمد على الموارد البشرية في عملها، مدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الذكية وإنترنت الأشياء، الأمر الذي يتيح إدارة السفن بطرق أفضل وتحسين كفاءة التشغيل.

تنافسية وجاذبية القطاع البحري

تواصل الإمارات إطلاق المشاريع الطموحة لتحديث البنية التحتية للقطاع البحري وتقديم محفظة

واسعة ومتكاملة من الخدمات البحرية إلى المستثمرين البحريين من جميع أنحاء العالم، والتي من شأنها استقطاب أبرز مشغلي الرحلات البحرية لإدارة عملياتهم التشغيلية من الدولة، لتكون الإمارات إحدى التجمعات البحرية الأكثر شمولية وتنافسية في العالم. وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ الخطط الاستباقية لخدمة التطوير المستدام للقطاع البحري، ليكون مساهماً رئيساً في دفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم سياسة تنويع مصادر الدخل في الدولة استعدادا لمرحلة ما بعد النفط. ويجري التركيز في الوقت الراهن على التسويق العالمي لإنجازات الدولة في القطاع البحري، من خلال إبراز المقومات الريادية والمزايا التنافسية الرائدة التي تضاهي بمستوياتها الدول المتقدمة في القطاع البحري.

الإمارات .. داعم رئيس للبروتوكولات البحرية الدولية

تحظى الإمارات بثقة القطاع البحري المحلي بالنظر إلى التزامها المطلق بالبروتوكولات والاتفاقيات البحرية الدولية. وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بتطوير القوانين والتشريعات المحلية بما يتواءم وأعلى المعايير العالمية، في سبيل دفع عجلة نمو القطاع البحري المحلي، الذي يشهد تطوراً لافتاً لا سيّما على مستوى الموانئ وتشغيل وصيانة وبناء السفن والأحواض الجافة والتمويل والتأمين وفق المبادئ الدولية المعنية بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية والحفاظ على الأمن البحري، في ظل التوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة بتطوير وتنظيم وتعزيز تنافسية الصناعة البحرية.

وانضمّت الدولة، التي تحظى بعضوية «المنظمة البحرية الدولية» منذ العام 1980، إلى عدد من البروتوكولات البحرية الدولية مثل بروتوكول 1988 للاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام 1966، وبروتوكول 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (SOLAS) لعام 1974، وبروتوكول 1988 لاتفاقية ضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن والاتفاقية الدولية لسلامة الحاويات (CSC) لعام 1972.

وتضع الإمارات تعزيز التعاون البحري الدولي في مقدمة أولوياتها الاستراتيجية، حيث وقعت أكثر من 25 اتفاقية ثنائية في مجال النقل البحري. وتماشياً مع اتفاقية «المنظمة البحرية الدولية» بشأن تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية، كانت قد أطلقت الدولة منصة إلكترونية تُعنى بإتمام المعاملات في الموانئ من دون أوراق في خطوة من شأنها تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة في الموانئ المحلية.

وتوجّه الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي بجزيل الشكر إلى الدول الشقيقة والصديقة الداعمة لملف ترشح الإمارات إلى عضوية مجلس «المنظمة البحرية الدولية» ضمن الفئة الثانية، معرباً عن شكره وامتنانه لوزارة الخارجية والموانئ والسلطات البحرية المحلية تقديراً لدورهم الفاعل في تحقيق الفوز التاريخي. وثمّن معاليه الجهود الدؤوبة والتفاني المطلق الذي أظهره فريق العمل الداعم لملف الترشح، مقدّماً مثالاً حياً عن متانة الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لإعلاء شأن دولة الإمارات عالمياً.

وجدير بالذكر أنّ «المنظمة البحرية الدولية» تعتبر إحدى المنظمات التابعة لـ «الأمم المتحدة» والجهة التشريعية الدولية المعتمدة لكل القوانين البحرية والاتفاقيات ذات الصلة بسلامة الملاحة البحرية والبيئة البحرية. وتُعنى المنظمة، التي تأسست في العام 1948، بشؤون صناعة النقل البحري مع التركيز على الارتقاء بمستوى الأمن البحري ومكافحة التلوث الناجم عن السفن مع تأسيس نظام دولي لنداءات الاستغاثة وعمليات البحث والإنقاذ. ويضم مجلس «المنظمة البحرية الدولية» في عضويته 40 دولة ضمن 3 فئات؛ تضم الفئتان الأولى والثانية «أ» و«ب» 10 دول في كل منهما، في حين تشمل عضوية الفئة الثالثة «سي» 20 دولة يتم انتخابها مرة كل عامين.

إطلاق "جائزة الإمارات للابتكار والإبداع في القطاع البحري"

انعقدت في 29 أكتوبر 2017، الدورة الثالثة من المعرض والمؤتمر الأكاديمي البحري «ماراكاد 2017»، في مركز دبي التجاري الدولي تحت رعاية الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية في دولة الإمارات، رئيس الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية.

وقد مثل المعرض والمؤتمر حدثاً وطنياً استثنائياً لقطاع الملاحة وشكل منصة متكاملة تحفز القطاع في الدولة، وتربط بين كافة الشركاء في الاقتصاد الملاحي، للمساهمة في الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات بناء مركز دولي للاقتصاد البحري.

وعن أهمية المؤتمر أوضح الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، قائلاً: "لقد نجح هذا الحدث في تسليط الضوء على المقومات المتميزة التي تمتلكها دولة الإمارات في مجال البنية التحتية والبيئة الاستثمارية الملاحية، وكرس جدارة دولة الإمارات في أن تكون مركزاً دولياً رئيسياً للملاحة والاقتصاد البحري، يضاهي في مكانته تلك المراكز الملاحية الكبرى في سنغافورة ولندن وغيرهما من المراكز الملاحية الرئيسية، وأهم ما تميزت به هذه الدورة من المؤتمر هو حضور وفد رفيع المستوى من الهيئة البحرية الدولية، والذي عاين مستوى التطور الذي وصلت إليه منظومتنا الملاحية، في ذات الوقت الذي نقدم فيه ملف ترشيحنا لعضوية المكتب التنفيذي للمنظمة في الفئة ب".

وأضاف النعيمي: "إن مثل هذه المؤتمرات

والمعارض تمثل المنصة التي يلتقي فيها رجال الأعمال والخبراء وصناع القرار من أجل تطوير القطاع الملاحي وإبرام الصفقات التجارية، ونجاحها يمثل قيمة تنافسية مهمة للشركات العاملة في الدولة؛ لأنها تحظى بفرصة للحصول على حصة سوقية أكبر، وبالتالي تطوير أعمالها لتصل إلى العالمية، من أجل ذلك نحن نقدم دعمنا الكامل لهذا المعرض والمؤتمر، ونشعر بالرضى الكبير للتطوير الدائم الذي يشهده في كل دورة ينعقد فيها."

وأشار الدكتور عبدالله الكثيري، المدير العام للهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية إلى دعم الهيئة الكامل للمبادرة، التي أعلن عنها مؤتمر ومعرض "ماراكاد" الأكاديمي البحري عبر إطلاق "جائزة الإمارات للابتكار والإبداع في القطاع البحري لعام 2018"، قائلاً: "في حين يكثر الحديث عن الابتكار والإبداع في مجال الصناعة البحرية، فإن الخطوة التي قام بها مؤتمر ومعرض "ماراكاد" بإطلاق هذه الجائزة حوّل الحديث والأفكار والنوايا إلى مشروع مؤسسي، وبذلك فإنني أشعر بالثقة بأن الابتكار والإبداع سيكونا جزءاً من منظومة مستدامة، ويمكننا أن نعلن اليوم وبكل عزيمة أن الكفاءات والخبرات الملاحية للخبراء العاملين في دولة الإمارات ستحقق تنافسية عالمية بالابتكارات والإبداعات التي ستساهم بها في الصناعة، ونطمح إلى أن تتحوّل الجائزة في المستقبل إلى حاضنة لرواد الأعمال المبدعين وأصحاب الابتكارات الملاحية."

وقال محمد المعلم، نائب الرئيس الأول والمدير العام في موانئ دبي العالمية، إقليم الإمارات: "نعطي أولوية خاصة للابتكار والإبداع في صناعة الملاحة والخدمات البحرية، ويعتمد الإبداع بالدرجة الأساس على الجانب البشري من ناحية الاهتمام والرعاية، إضافة إلى التطوير والتأهيل".

في ختام المؤتمر صرحت الدكتورة عليا الحسين، المدير العام لشركة "شام للفعاليات" المنظمة للحدث، قائلة: "نحمد الله على النجاح الكبير الذي حققته الدورة الثالثة لمؤتمر ومعرض ماراكاد البحري، كما نتقدم بالشكر الكبير للهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية ولكافة الرعاة والداعمين الذين قدموا لنا مساندة لا محدودة من أجل النجاح في تحقيق هذا الإنجاز، وسنبقى ملتزمين بمواصلة وتطوير هذا الحدث المهم، والذي يعتبر فعالية وطنية شاملة تدعم استراتيجية الدولة في بناء التجمع البحري الأفضل على مستوى العالم."

وقد شهد المعرض والمؤتمر الأكاديمي البحري ماراكاد 2017 إقبالاً كبيراً من قبل الشركات والمتخصصين في القطاع البحري، إذ حضر الجلسات الحوارية في اليوم الأول أكثر من 400 متخصص وخبير بحري، كما شاركت معظم الشركات القيادة في المعرض المصاحب، واستعرضت أهم منتجاتها في مجال الخدمات البحرية وخدمات التعليم والتدريب.

مستقبل الابتكار وريادة الأعمال

يستعرض مجلس مستقبل الابتكار وريادة الأعمال الفرص المستقبلية التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة لتطوير نماذج ريادة الأعمال المدعومة بالابتكار، وخلق بيئة تجعل ريادة الأعمال أكثر شمولاً، وتحفيزاً لرائدات الأعمال، إضافة إلى تعميم فوائد الثورة الصناعية الرابعة مجتمعياً. كما يستعرض المجلس تحديات محدودية التوعية والتعليم والتدريب والخبرة في مجالات ريادة الأعمال، وسبل تجسير فجوة الاستعداد والجاهزية لتمكين الأجيال القادمة في هذا المجال بما يحقق أفضل النتائج.

لوجستيات سنغافورة تحقق أرقاماً قياسية

د. مانيا سويد

تعتبر سنغافورة رابع أهم مركز مالي في العالم و مدينة عالمية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. ويعد مرفأ سنغافورة خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط.

كانت سنغافورة بلداً منخفض الدخل محدود الموارد تعاني ضعف البنية التحتية والاستثمارات وفرص العمل. لم تبق الصورة على حالها بعد عقود قليلة بل تغيرت الصورة تماما وأصبحت سنغافورة واحدة من أغنى بلدان آسيا، والفضل يعود في الجانب الكبير منه إلى نموها كأعلى المراكز للخدمات اللوجستية أداء في المنطقة.

أصبحت اليوم تلك الدولة الصغيرة حاضنة لأكبر ميناء للحاويات العابرة في العالم، حيث ترتبط بأكثر من 600 ميناء حول العالم. واختير ميناء تشانجي السنغافوري أفضل ميناء في العالم يخدمه نحو 6800 رحلة جوية أسبوعيا إلى 330 مدينة. وفي النهاية، أصبحت قيمة التجارة لتلك الدولة الجزيرة تعادل 3.5 مثل إجمالي ناتجها المحلي.

لم تكن الإنجازات التي حققتها سنغافورة من قبيل الصدفة. بل هي نتيجة مزيج من السياسات العامة بعيدة النظر والمشاركة الواسعة من القطاع الخاص. هذه التجربة يمكن أن تقدم بعض الدروس لأي بلد نام يسعى إلى تحسين شبكة خدماته اللوجستية.

أسباب النجاح الرئيسية عوامل ثلاثة:

بناء الربط

بمقارنة سوق سنغافورة بمراكز النقل الرئيسية الأخرى يعد سوق سنغافورة صغيراً نسبياً ونتيجة للسياسة التوسعية التي بدأتها قامت بإنشاء شبكات ربط كثيفة مع المئات من الموانئ في مختلف أنحاء العالم مدعمة خطتها في استباق المراحل التشغيلية.

وفي سياق دعم عجلة اقتصادها أبرمت هيئة الطيران المدني السنغافورية اتفاقيات للخدمات الجوية مع 130 دولة وإقليما لزيادة عدد رحلات الربط الجوي. كذلك، عمل الميناء عن كثب مع خطوط الشحن لبناء واحدة من أكثر شبكات النقل البحري كثافة في العالم. الآن تمتلك سنغافورة شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من 30 شريكا تجارياً لتعزيز سبل دخولها إلى الأسواق الرئيسية.

وهذا يشجع الشركات في سائر سلسلة الخدمات اللوجستية على العمل من سنغافورة حيث توقن بأنها تستطيع التعويل على شبكات الربط المتواترة والموثوقة للوصول إلى الأسواق العالمية سريعا. في

الحقيقة، يتيح التواتر العالي لرحلات الربط أحيانا وصول البضائع إلى مقصدها عبر سنغافورة بأسرع من وصولها في رحلات مباشرة!

البنية التحتية والإجراءات المبتكرة

مع مرور الوقت، أقام قطاع الخدمات اللوجستية في سنغافورة بنية أساسية ومنظومة إجراءات عالمية المستوى. هذا البلد يفكر تفكيرا مستقبليا على الدوام، كما تؤسس العديد من المبادرات للمستقبل في كل جزء من سلسلة الخدمات اللوجستية.

عند استكمال ميناء الجيل القادم 2030، سيصبح ميناء سنغافورة قادراً على التعامل مع ما يعادل 65 مليون حاوية شحن، مما يجعله أكبر منشأة متكاملة في العالم. يدرس الميناء استخدام المركبات الأوتوماتيكية التي تسير بدون سائق، وأجهزة الفحص الذكية لرصد مخالفات الشحن كالقرصنة، وأيضا استخدام أحدث الأدوات لتحليل البيانات للرصد المبكر لمواقع التكدس المروري.

في قطاع الطيران، يجري وضع خطط لمضاعفة سعة المطار. ويتم تشجيع شركات الشحن الجوي على استخدام سنغافورة من خلال بنية تحتية وإجراءات متخصصة. ومن ثم أقيم مجمع الخدمات اللوجستية بالمطار لاستقبال ومناولة الشحنات العاجلة، ومراكز التبريد لاستقبال البضائع المعرضة للتلف، والمرافق الإقليمية السريعة للتعامل مع أنشطة التجارة الإلكترونية المتزايدة. كما يتلقى العمال التدريب المنتظم الذي يمكنهم من مواكبة التقنيات الجديدة وامتلاك المهارات اللازمة للتعامل مع مختلف أنواع الشحنات. على سبيل المثال، كان أحد مراكز الشحن البارد في المطار هو أول مركز في العالم يحصل على شهادة المعتمدين المستقلين في الخدمات اللوجستية الدوائية Pharma CEIV التي يمنحها الاتحاد الدولي للنقل الدولي IATA للمتميزين في التعامل مع الشحنات الدوائية.

ولتيسير التجارة، أطلقت سنغافورة عام 1989 أول نافذة وطنية موحدة في العالم ما لبثت فيما بعد أن وحدت إجراءات منح الأذون التجارية وحولتها إلى إجراءات رقمية. مع وجود أكثر من 35 جهة حكومية في هذا البرنامج، اقتضى هذا أن تغير الحكومة كلها نمطها الفكري من «التحكم في التجارة» إلى «تيسير التجارة.» واليوم، يمكن التصديق على الأذون التجارية إلكترونيا خلال دقائق باستخدام استمارة إلكترونية واحدة. ومع هذا، فإن كل شحنة يمكن أن تخرط فيها العديد من الجهات وتطلب المزيد من المستندات خلال مجمل سلسلة الإمدادات، من المُصنّعين إلى شركات الخدمات اللوجستية، فشركات التمويل التجاري والمستهلكين. ويجري حاليا إنشاء نافذة وطنية موحدة ومحسنة لدمج أكبر عدد ممكن من المعاملات في برنامج رقمي واحد.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص

تدرك الحكومة أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الخاصة بالسياسات. ومع مرور الوقت، شكل مشغلو الميناء والمطار مؤسسة واحدة لضمان استمرارهم في تلبية متطلبات هذه الصناعة. ومنذ تحولهما إلى مؤسسة، زاد حجم الشحن لدى هيئة ميناء سنغافورة PSA أضعافا مضاعفة، واستثمرت المؤسسة فيما يقرب من 40 محطة للشحن في مختلف أنحاء العالم. وقد شجعت منافسة القطاع الخاص أطراف الصناعة الفاعلين على أن يصبحوا أكثر مهارة من الناحية التجارية، وجعلت قطاع الخدمات اللوجستية في سنغافورة أكثر كفاءة.

كما جذبت الحكومة المستثمرين إلى سنغافورة من خلال توفير المناخ المواتي للاستثمار، وتقديم الحوافز الملائمة لإشراك القطاع الخاص. واليوم، أصبح هناك 20 من أكبر 25 شركة للخدمات اللوجستية في العالم تدير عملياتها العالمية أو الإقليمية من سنغافورة. وقد حفز وجود العديد من الشركات ذات الثقل الكبير هنا الشركات المحلية على محاكاة المعايير الدولية.

كما يوصى بإجراء مشاورات مكثفة مع القطاع الخاص قبل التصديق على الاستثمارات العامة وذلك للتيقن من تلبية البنية التحتية التي يجري إنشاؤها للاحتياجات الفعلية للنشاط. كما تشجع الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية التكميلية. على سبيل المثال، استثمرت شركة خدمات مطار سنغافورة المحدودة SATS وشركة فيديكس في مرافق الشحن الجوي، كمراكز الشحن البارد ومرافق الشحن الإقليمي السريع، مع مساعدة الحكومة

في تشجيع الإقدام على مثل هذه الاستثمارات. ويتم التصدي الجماعي للتحديات حتى يكون للاستثمارات معنى وجدوى للقطاع الخاص. الشراكة القوية مع القطاع الخاص تضمن استدامة المبادرات من الناحية التجارية على المدى الطويل، وعدم تحولها إلى عبء على الأموال العامة.

هذه العوامل الثلاثة— شبكات الربط، البنية التحتية والإجراءات، ومشاركة القطاع الخاص— تشكل منظومة متكاملة تساعد على نجاح الخدمات اللوجستية. يثبت النجاح الذي حققته سنغافورة أن أي بلد نام محدود الموارد يمكنه من خلال الرؤية الثاقبة والمزيد من العزيمة أن يصبح مركزاً متقدماً للخدمات اللوجستية. ويحدونا الأمل في أن تلهم قصة سنغافورة النمور الصاعدة الأخرى!

إحراز تقدم في تطوير استراتيجية انبعاثات الغازات الدفيئة في النقل البحري

إن الاجتماع الثاني البيني لفريق العمل حول خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن (من 23 إلى 27 اكتوبر 2017) قد سجل تقدما، وذلك في تشكيل مسودة أولية حول استراتيجية المنظمة البحرية الدولية بما فيه بلورة الرؤية للمنظمة والتي تعبر عن التزامات المنظمة البحرية الدولية في النقل البحري الدولي.
وبينما قد تم التوافق بشكل واسع على بنية الاستراتيجية، فإن تفاصيل المتن الذي سوف يتضمن في الاستراتيجية لا زال قيد المناقشة.

لقد تم طرح مجموعة كبيرة من المقترحات المفصلة لكي توضع في المسودة الأولية للإستراتيجية، وتتضمن تلك المقترحات المتعلقة بالرؤية ومستويات الطموح والقواعد الإرشادية، الإجراءات المرشحة، والعوائق والإجراءات المساندة وإجراءات المتابعة. كما اتفق الفريق أن تتضمن المسودة إجراء حول مراجعاتها ا لدورية. واتفق الفريق على أن الإجراءات القصيرة الأمد

المرشحة قد تكون الإجراءات التي تم إكمالها والموافقة عليها من قبل لجنة حماية البيئة للفترة من 2018 إلى 2023، أما الإجراءات المتوسطة الأمد المرشحة فقد تكون الإجراءات التي تم إكمالها والموافق عليها من قبل لجنة حماية البيئة للفترة ما بين 2023 إلى 2030، وتكون الإجراءات الطويلة الأمد المرشحة فقد تكون الإجراءات التي تم إكمالها والموافق عليها من قبل لجنة حماية البيئة لما وراء عام 2030. إن تواريخ الدخول في حيز التنفيذ ومتى تبدأ الإجراءات بشكل فعال في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة يمكن تعريفها لأي إجراء بشكل منفصل، كما أن الفريق يساند الحاجة إلى اتخاذ إجراء مبكر. وقام الفريق بتسليط الضوء على الحاجة إلى الأخذ بنظر الاعتبار بعناية التأثيرات المترتبة على الدول خصوصا الأقطار الأقل نموا و جزر الدول النامية. كما أقر الفريق الحاجة إلى التعامل مع العوائق وتقديم الحلول المساندة بما فيها بناء القدرات والتعامل والتعاون الفني والأبحاث والتنمية خصوصا في مجال الوقود البديل.، وإن الهدف هو التوصل إلى إجماع في الاجتماع المقبل.

قال كيتاك ليمن الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية: « إن فريق العمل قد سجل تقدماً ملحوظاً في جمع المقترحات للعوامل المختلفة من استراتيجية المنظمة البحرية الدولية في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وإني على ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تستمر في العمل قدماً في هذا المجال خلال الدورة القادمة من أجل بناء مقاربة يتم من خلالها تبني استراتيجية المنظمة الخاصة بانبعاثات الغازات الدفيئة كما هو مخطط لها في الدورة القادمة من لجنة حماية البيئة في أبريل 2018.»

إن تقرير مجموعة العمل مع البيانات الأخرى المقدمة ستذهب قدما إلى الاجتماع البيني الثالث المزمع عقده في الفترة 3-6 أبريل 2018، والمتوقع أن يكمل مسودة مبدئية حول استراتجية المنظمة البحرية الدولية حول الغازات الدفيئة التي تقدم إلى لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة من أجل الموافقة عليها في دورتها 72 للفترة 9-13 أبريل 2018.

ويتماشى هذا مع الإطار الزمني الموضوع لخارطة الطريق للتنمية الشاملة لاستراتيجية المنظمة البحرية الدولية حول خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن والتي تم المصادقة عليها في الدورة السبعين للجنة حماية البيئة.

وكانت المنظمة البحرية الدولية قد أقرت إجراءات إلزامية دولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة من السفن.

كما تقوم المنظمة بتنفيذ مشاريع تعاون على مستوى العالم لتعزيز قدرات الدول خصوصا الدول النامية لتطبيق كفاءة الطاقة في قطاع النقل البحري.

لقد حضر أكثر من 200 مفوض يمثلون أكثر من خمسين دولة في الاجتماع البيني لفريق العمل حول خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، كما أن المشاركين من المنظمات الحكومية الدولية ومن المنظمات غير الحكومية والتي هي في حالة مشاورة مع المنظمة الدولية البحرية قد اشتركت في الاجتماع أيضاً.

SHARJAH
الشارقة

HANSA HE

AVY LIFT
HHL RICHARDS BAY

ALMAWANIE
المـوانئ

Issued By The Department Of Seaports And Customs-Sharjah-Issue 61 Dec. 2017 - Feb.2018

Sharjah Consultative Council Discusses DSPC's Activities

Hamriyah Heavy Cargo Shipment

UAE Wins Category B Membership of International Maritime Organization

Progress made in developing GHG strategy for international shipping

CONTENTS

Sharjah Consultative Council Discusses DSPC´s Activities

8

Hamriyah Heavy Cargo Shipment

14

Khorfakkan, an Environment Friendly Port

16

UAE Wins Category B Membership of International Maritime Organization

3rd Maritime Academic Conference & Expo (MARACAD 2017) attracts key players in the international maritime sector

Progress made in developing GHG strategy for international shipping

ALMAWANIE
المواني

A quarterly Magazine Issued By
The Department Of Seaports And Customs-Sharjah
Issue **61** Dec. 2017 - Feb. 2018

Chairman
Khaled Bin Abdullah Bin Sultan Al Qasimi

Editor
Adel Moustafa Hussien

Editorial team
Safaa Sultan Mania Swed
Raad A. Abdullah

Translation
Raad A. Abdullah

Correspondence
Sharjah Customs U.A.E
Tel : 06 5026359 - 06 5026340
Fax : 06 5281747 - 06 5281997
P.O.Box. 70 Sharjah

e-mail: jumruki@sharjahcustoms.gov.ae
websaite: www.sharjahports.gov.ae

sharjahcustoms

Art Production
Najib Janbieh

Editorial

The Consultative Council of Sharjah recently discussed the policy adopted by the Department of Seaports & Customs. The session was attended by Chairman and Director of the Department who reviewed its missions and developments.

From the discussions held a conclusion was reached that the Department of Seaports & Customs has followed the right path in investing in the infrastructures of its ports and facilities. Such investment has led to supporting, enhancing and diversifying the economy of the Emirate and it is found that the Department's quest in developing customs works is adhering more and more towards smart solutions.

Throughout years of dedicated work to serve the community, the Department of Seaports & Customs took development as a road to improve the rendered ports and customs related services.

With three main seaports that enjoy strategic locations on the Arabian Gulf and Gulf of Oman and ten Customs centers on land, sea and air outlets all over the Emirate of Sharjah, the entity is providing a wide spectrum of services that boost the local economy and protect and defend the community.

The followed trend of development will improve as it has done in the past that it is the best choice to be followed to face future challenges of the ever and fast changing world.

Sharjah Consultative Council Discusses DSPC´s Activities

The Sharjah Consultative Council held a meeting on January 11 2018 with top officials of the Department of Sharjah Seaports& Customs(DSPC) to discussed the activities of the local ports and customs in the Emirate.

The meeting, which was headed by Her Excellency Khawla Abdul Rahman Al Mulla, Chairperson of the Sharjah Consultative Council, attended by Sheikh Khaled bin Abdullah bin Sultan Al Qasimi, Chairman of the Department of Seaports & Customs and Mohammed Mir Abdulrahman, Director of DSPC.

During the meeting, Sheikh Khaled said that the department has achieved a lot in developing its facilities and attracting and supporting international companies to use local ports, which contributed in rising the shipping and trading activities, as per the directives of His highness Dr. Sheikh Sultan bin Mohammed Al Qasimi, Supreme Council Member and Ruler of Sharjah.

Sheikh Khaled emphasized that the DSPC is the shield that safeguards the sovereign and economic security of the state by cracking down smuggling and controlling the of the Emirate terminals with cooperation of the federal and local concerned authorities.

He declared that the three ports of Sharjah, literally; Khalid,

Hamriyah and Khorfakkan Ports are the main seaports of the Emirate and regarded as the mainstream which nourishes the import -export movement and cargo handling. These ports are extremely important, thanks to their strategic locations on the Arabian Gulf and the Gulf of Oman. The three ports are connected together by modern net of roads that lead to all emirates of the UAE. The DSPC believes in investing in the infrastructures field due to its vital role in developing the economy of the Emirate. On this basis the Department worked on construction of road network that joins Sharjah Ports with the Federal Expressways to facilitate movement of cargo throughout the ports. The Port of Hamriyah and the Free Zone of Hamriyah have been connected to Sheikh Mohammed bin Zayed Road, while Khorfakkan Port was joined to Sharjah via Al Maliha highway.

Sheikh Khaled pointed out that the Department is keeping pace with all developments and it is now following the direction of implementing smart services as well as it has renewed all customs inspection equipment at Sharjah International Airport terminal.

He stressed on the importance of partnership with the private sector. The department has realized this by its successful partnership with its strategic partner Gulftainer Group which is participating in marketing the services of the department and increasing the throughput of

container handling.

The department is also committed to social partnership by supporting the events and activities of the Supreme Council of Family Affairs for its vital role in social awareness.

The Chairman also draw the attention to the importance of rising the role of the Department in protecting the Emirate's coasts from ship stranding. The department has prepared a law draft that enables the DSPC to proceed in safeguarding its coasts from any harm and damage. the draft is being now studied by the legal department of the Ruler's Office.

For his part Mohammed Meer Abdul Rahman, Director of the Department emphasized that the DSPC is keen to make the best usage of the its potentials to boost its share in the GDP. The Seaports of Sharjah are presenting operational services by organizing the navigational movements and cargo loading and unloading operations along with the customs related operations that includes inspection and customs clearance.

The Council's members also discussed the department's objectives and competencies, as well as its role in the national economy and achieving local economic development, and its services and operations.

47
53
46

Hamriyah Heavy Cargo Shipment

Hamriyah Port, a vital Seaport of Sharjah, is thriving with vessels calling for loading and unloading cargoes. With its multipurpose berths and facilities and with a uniform depth of 14m alongside all berths, the Port is an ideal hub for shipping heavy lift cargo.

MV JUMBO JAVELIN , a heavy load carrier with length of 144.1 m, Breadth of 26.7 m, GRT 15022 tons and NRT of 4506 recently called the main Port of Hamriyah to carry a project cargo of two structures each of 500 tons.

The loading of the cargo was done smoothly and professionally as all pre loading measures and precautions were taken by crew of the vessel and the supporting port team on berth to end the operation safely.

Hamriyah is a multipurpose port that handles all kinds of cargoes like project and heavy lift cargoes, traditional break bulk, bagged cargoes, Ro-Ro, bulk grain, bulk industrial cargoes, liquid petroleum and chemical products.

In addition there is an inner harbor of nearly 6 km of quay with a maximum depth of 9 meters along selected berths serving the needs of petroleum products storage and marine industry investors in the Hamriyah Free Zone as well as the offshore support service industry.

JUMBO
JUMBO JAVELIN

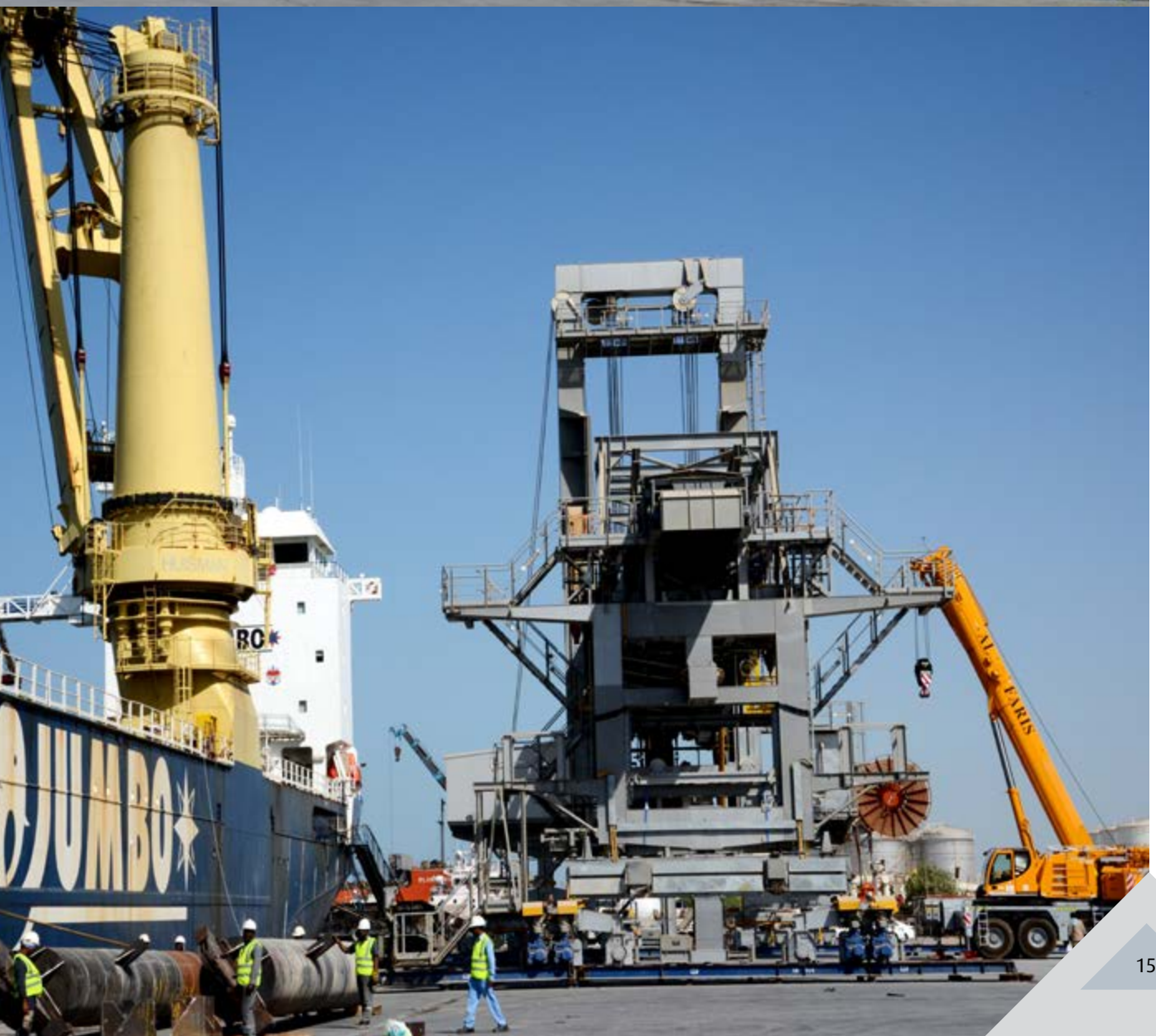
JUMBO

Khorfakkan, an Environment Friendly Port

Khorfakkan Port is a key container hub facility and one of the main seaports of the Emirate of Sharjah. The port, which is ranked amongst the best in the UAE, Region and World, is situated on the Gulf of Oman. It has a maximum draft of 16 metres and quay of 1880 metres served by 20 Ship to Shore Gantries.

The Department of Seaports & Customs, which is strongly committed to protect the marine environment and coastal areas, adopts strict policy in maintaining the local and UAE environment conservation laws as well international agreements including the Marpol convention.

Realizing this fact, a facility was established at Khorfakkan Port operated by Emirates Environmental Protection Co LLC (ECO) in cooperation with Sharjah Ports Authority.

It is the largest Marpol convention reception facility in the region in an area of 13000 sq. m.

The Facility can collect all kinds of petroleum waste (including sludge) and convert it into reusable resource. It can also accommodate ballast water and sediment reception facility within the International convention for the control and management of ship's ballast water and sediments.

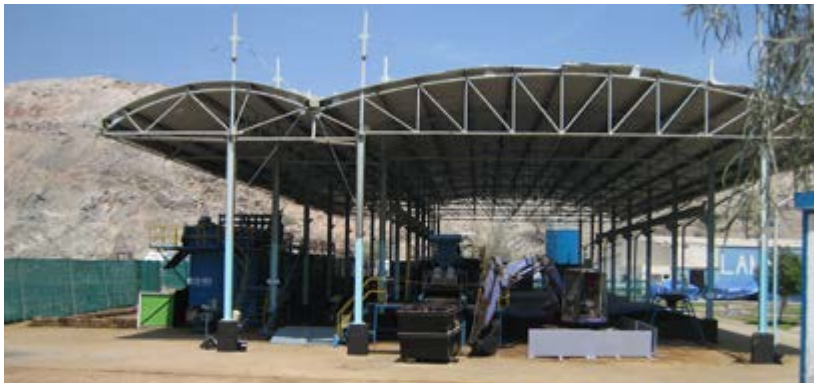

Image showing equipment of treatment facility at Khorfakkan Port

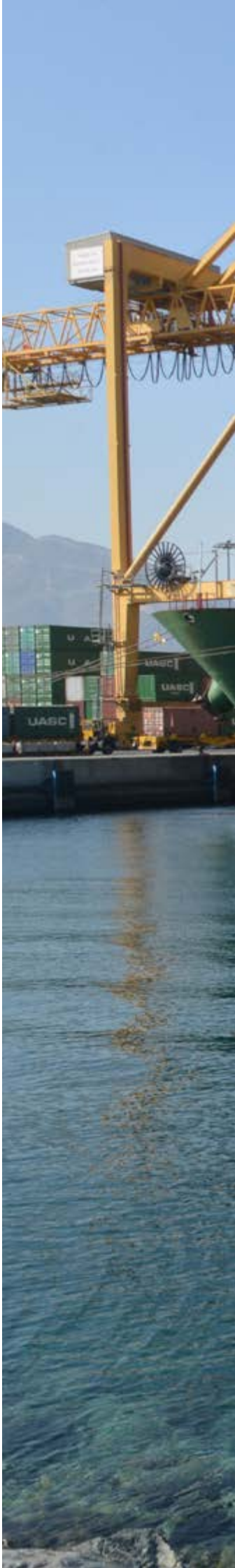

XIN NAN SHA
CHINA SHIPPING LINE

Maritime Affairs

UAE Wins Category B Membership of International Maritime Organization

The United Arab Emirates has now become the first Arab country to win Category B membership into the International Maritime Organization, IMO, Council.

The win was the triumphant result of an election that included nominees from 11 leading countries in the international marine trade sector such as Germany, Sweden, Netherlands, Brazil, Argentina, France and Australia.

The declaration was made during the 30th General Assembly meeting held during the period27 Nov. to 6th Dec.2017, amid international praise for the UAE's competitive advantages that has enabled the country to play a pivotal role in promoting the international maritime system and driving the growth of international maritime trade.

Dr. Abdullah bin Mohammed Belhaif Al Nuaimi, Minister of Infrastructure Development and Chairman of the Board of Directors of the Federal Authority (FTA), conveyed the highest congratulations to President His Highness Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan and the Vice President, Prime Minister and Ruler of Dubai, His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, noting that this historical victory translates an important milestone in the UAE›s path towards global leadership, growth and development.

Al Nuaimi said that winning membership into the IMO 's Council is an addition to the UAE›s record of cultural achievements and paves way for a new stage of global leadership by enhancing UAE's contribution to the development of international laws and regulations that will promote international trade, transport and international shipping.

The minister attributed the win to the advanced capabilities and competitive advantages of the UAE. He thanked and praised all the countries which supported the nomination file and the serious work and efforts of the supporting team, who highlighted the cooperative efforts between the public and private sectors to raise UAE's position globally. He also thanked the UAE Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, ports and local maritime authorities for their tireless efforts and valuable contributions that ensured this historic win.

Al Nuaimi concluded, «The UAE›s achievements do not stop here as we are pushing to continue the country's competitive role in global trade and international economy, as part of our efforts to expand the development of local ports with a total investment of AED157 billion over the coming years.»

3rd Maritime Academic Conference & Expo (MARACAD 2017) attracts key players in the international maritime sector

Under the patronage of H.E. Dr. Abdullah Belhaif Al Nuaimi, Minister of Infrastructure Development and Chairman of the Federal Transport Authority – Land and Maritime, the 3rd Maritime Academic Conference & Expo (MARACAD 2017) concluded on 30th October 2017 at the Dubai World Trade Centre.

The conference attracted 22 international maritime organisations, which made it an exceptional event for the maritime sector and a comprehensive platform for catalysing the maritime sector in the UAE. The event connects all stakeholders in the maritime industry to contribute to the UAE›s strategic vision to establish a global hub for maritime economy.

MARACAD discussed several strategic topics including the maturity of the maritime legal system in the UAE and the region, and the impact of technology on the maritime industry in different areas. MARACAD was held amid the UAE›s comprehensive international campaign to rally support for its bid to join the Executive Council of the International Maritime Organisation (IMO). Event organisers mobilised much support to guarantee the

UAE›s membership of the IMO Executive Council.

Strategic partnerships

Abu Dhabi Ports is one of the key organisations that work to develop maritime education and training. It entered into a strategic partnership with the Australian Naval College to develop Abu Dhabi Ports' training programmes, which were also supported by the Federal Transport Authority – Land and Maritime. These programmes play an important role in enhancing Abu Dhabi›s position as a platform for managing and enriching technical and vocational training programmes in ports and maritime transport. These programmes are internationally accredited. Abu Dhabi Ports honoured the first batch of trainees who completed the first phase of the "Master of Coastal Waters" program that qualifies them to become captains in the future.

Abu Dhabi Ports' sponsorship of the Maritime Academic Conference & Expo (MARACAD 2017) builds on its achievements in maritime education and training.

Commenting on their participation, Captain Mohamed Juma Al Shamisi, CEO of Abu Dhabi Ports stated that: "We are happy to sponsor the Maritime Academic Conference (MARACAD), which is the first of its kind in the region. Our presence at the event is aimed at showcasing our training and development efforts in the maritime sector. We have continued to encourage knowledge exchange through our internationally accredited training centre, Abu Dhabi Ports Maritime Centre, which facilitated the sharing of best practice in maritime to more than 408 trainees so far."

International platform for decision makers

Commenting on the success of MARACAD 2017, Captain Hussam Suyyagh, the Conference Director said, «We are proud that MARACAD 2017 has promoted UAE's membership in the IMO Executive Council, which will enrich the diversity of the maritime sector.

We were keen to make this year's conference an interactive platform that brought together leaders of the maritime industry from the government and private sectors, prestigious maritime academies, maritime experts, as well as NGOs, marine-technology developers, shipping and maritime law firms, business development consultants, as well as ship-owners and port operators.»

Dr. Alia Alhussien, Cham Events General Manager and the Conference Organizer said, «Since the conference started, we have been in constant contact with participants to listen to their feedback and ideas to develop and enhance the conference's activities to maximise the benefit for both participants and sponsors. We are proud that MARACAD 2017 has witnessed the launch of the Maritime Business Leaders Forum. This has transformed the conference into a platform for networking, building trade and scientific relations and exchanging opportunities among decision makers and business people in the maritime industry.»

Al Hussien added, "As the maritime sector has always been a pioneer in coming up with quality ideas and projects, we have launched the UAE Award for Maritime Creativity and Innovation 2018. The award will recognise maritime professionals and experts in the UAE who will achieve global competitiveness with their innovation and creativity in the maritime industry. We hope the Award will develop in the future to become an incubator for creative maritime entrepreneurs and innovators."

MARACAD 2017 attracted a large number of companies and specialists in the maritime sector. Over 400 maritime experts and experts attended the panel discussions on the first day. Most companies participated in the accompanying exhibition where they showed their key products and solutions in marine services, education and training.

موانئ وجمارك
الشارقة
بوابتكم إلى
التجارة العالمية
SHARJAH SEAPORTS
AND CUSTOMS
UNLIMITED ACCESS TO
GLOBAL MARKETS
Tel:06 5281666
Website: www.sharjahcustoms.gov.ae
P.O. Box: 70 Sharjah, United Arab Emirates

Progress made in developing GHG strategy for international shipping

IMO Secretary-General Kitack Lim said, "The working group made some considerable progress in bringing together the proposals for the different elements of the draft IMO GHG strategy.

I am confident that Member States will continue to work on this ahead of the next working group session, to build convergence so that the draft initial IMO GHG strategy can be adopted as planned at the next session of the Marine Environment Protection Committee in April 2018."

The second meeting of the Intersessional Working Group on Reduction of Greenhouse Gas (GHG) Emissions from Ships (23-27 October) has made progress in starting to shape a draft initial IMO GHG strategy including refining the vision for IMO, which will express IMO›s further commitment to reducing GHG emissions from international shipping.

While the structure of the strategy has been largely agreed, the detailed text to be included is still under discussion.

A wide range of detailed proposals were put forward for inclusion in the draft initial strategy. These included those relating to the vision, levels of ambition, guiding principles, candidate measures, barriers and supportive measures and follow up actions. The group agreed that the draft strategy should incorporate a process for its periodic review.

The group agreed that candidate short-term measures could be measures finalized and agreed by the Marine Environment Protection Committee (MEPC) between 2018 and 2023; candidate mid-term measures could be measures finalized and agreed by the MEPC between 2023 and 2030; and candidate long-term measures could be measures finalized and agreed by the MEPC beyond 2030. Dates of entry into force and when the measure can effectively start to reduce GHG emissions would be defined for each measure

individually. The group supported the need for early action.

The group highlighted the need to consider carefully the potential impact of measures on States, particularly the Least Developed Countries (LDCs) and Small Island Developing States (SIDS). The group also recognised the need to address barriers and provide supportive measures, including capacity building and technical cooperation; and research and development especially into alternative fuels.

The aim is to reach consensus at the next meeting.

IMO Secretary-General Kitack Lim said, «The working group made some considerable progress in bringing together the proposals for the different elements of the draft IMO GHG strategy. I am confident that Member States will continue to work on this ahead of the next working group session, to build convergence so that the draft initial IMO GHG strategy can be adopted as planned at the next session of the Marine Environment Protection Committee in April 2018.»

The Working Group›s report, along with other submissions, will go forward to the third

Intersessional Working Group session, scheduled to meet 3-6 April 2018. The third session is expected to finalize a draft initial IMO GHG strategy, to be put forward for adoption by the Marine Environment Protection Committee (MEPC 72) (9-13 April 2018).

This is in accordance with the timeline set out in the Roadmap for developing a comprehensive IMO strategy on reduction of GHG emissions from ships, which was approved at MEPC 70.

IMO has already adopted global mandatory measures to address the reduction in GHG emissions from ships.

IMO is also executing global technical cooperation projects to support the capacity of States, particularly developing States to implement support energy efficiency in the shipping sector.

The Intersessional Working Group on Reduction of Greenhouse Gas (GHG) Emissions from Ships was attended by more than 200 delegates, from more than 50 Member States. Participants from international intergovernmental organizations and from a range of international non-governmental organizations in consultative status with IMO also participated in the meeting.

Advancing your corporate prosperity

Power your growth from a strategic Middle East hub.

Enjoy world-class facilities and a thriving community of 6,500 other businesses at Sharjah's Hamriyah Free Zone, where infrastructure and connectivity align with a conducive corporate environment. Full foreign ownership is permitted, as well as repatriation of capital and profits, and you'll pay no corporate, income, import or export taxes.

www.hfza.ae **A Designated Zone**

Government of Sharjah حكومة الشارقة
هيئة المنطقة الحرة بالحمرية
HAMRIYAH FREE ZONE AUTHORITY